الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني

معًا نستطيع

ورقة سياسات حول

التعليم العام في الأردن

المحتويات

المقدمة 1 .....

أبرز خطط التعليم العام واستراتيجياته 2

شكل مستقبل التعليم..... 3

تمويل التعليم 6 .....

السياسات والإجراءات 7

التعليم المستقبلي 8 .....

أبرز التحديات التي تواجه التعليم العام في النظام التربوي الأردني 4

التوصيات..... 12

المراجع 15

المقدمة

يعدّ ضعف النظام التربوي والتعليمي السبب الرئيس لمشكلات المجتمع في قطاعاته ومن المفارقة أنه في الوقت نفسه المدخل الرئيس لحل هذه المشكلات. ويتسم النظام التعليمي بكونه نظاماً اجتماعيّاً يؤثر بمجتمعه ويتأثر به إيجاباً وسلباً، وهو يعمل بكل مكوناته بشكلٍ تكاملي وتفاعلي يقود فيه كلُّ مكون إلى الآخر ويدعمه وصولاً إلى ذروة التفاعل والإنجاز.

وعند التدقيق بالصورة الكلية للنظام التربوي والتعليمي تُستخلَص حقيقةٌ تقف عموماً وراء الحال الراكدة لهذا النظام ومراوحته بين التحسين والتراجع من دون التقدم للمستويات المنشودة منه رغم الإنفاق الحكومي المناسب ودعم الجهات الدولية له فنيّاً وماليّاً، إذ بلغ الحكومي على التعليم (1,9) مليار دينار في عام 2016، فضلاً عن الإنفاق من ميزانيتَي الوزارتين المكلفتين بالتعليم والتعليم العالي، ويشمل هذا المبلغ المصروفاتِ التي تتحملها مديرية الثقافة العسكرية، ومؤسسة التدريب المهني، والمشاريع الرأسمالية المموَّلة من شركاء التنمية عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ويشمل أيضاً تكلفة إدارة النظام التربوي والإشراف عليه، والإنفاق على طباعة الكتب المدرسية. ويبلغ متوسط الإنفاق لكل طالب (720) ديناراً في المدارس الحكومية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، منها (645) ديناراً نفقات للموظفين، و(40) ديناراً للنفقات التشغيلية، و(35) ديناراً للنفقات الرأسمالية.

وذكر تقرير أعده البنك الدولي أنّ قطاعَي الرعاية الصحية والتعليم في الأردن يواجهان تحديات في تحسين جودة تقديم الخدمات رغم أن الإنفاق عليهما يعدّ الأعلى مما هو عليه في الكثير البلدان، ودعا التقرير الذي حمل عنون "الخطوة الأخيرة نحو تحسين جودة تقديم الخدمات الأردن" إلى ضرورة تعزيز المساءلة وزيادة الرقابة على القطاعين لتحسين جودة تقديم فيهما.

والحقّ أن تصميم النظام التربوي والتعليمي القائم لم يحقق هدفَ تمكين الجيل، وتشريبه حرّاً يمكّنه من التفهم والمحاكمة والاختيار والمبادرة والسعي لحياة ناجحة مزدهرة. وبناء ذلك، فإن الفلسفة العادلة التي يجب أن تقف وراء النظام وتسنده هي إعداد المتعلمين لحياة رفاه حرة عادلة تقوم على تكافؤ الفرص والاحتياجات الفردية والمجتمعية الأخلاقية والمعنوية والمادية، وهذا ما كفله الدستور، لكن هناك مشكلة في التنفيذ، الأمر الذي تحسين التنفيذ للخطط الاستراتيجية الموضوعة.

فقد كشفت تقارير المراجعة والدراسات التقويميّة أنّ هناك فارقاً واضحاً بين ما خُطِّط له ومستويات الإنجاز الحقيقي على أرض الميدان المدرسي. كما عبّر المجتمع من خلال والنّدوات والمؤتمرات والمقالات الصحفيّة ومواقع التواصل الاجتماعي، عن تذمّر طال المناهج والكتب المدرسيّة، والمعلّم، ومستوى تعلّم الطالب، والتقييم، والتقويم، والإدارة المدرسيّة.

وعلاقات المدرسة مع مجتمعها المحلّي، كما طال الأبنية المدرسيّة ومرافقها يتّصل بها من اكتظاظ الصفوف والأبنية المُستأجرَة ونظام الفترتين.

لذلك، فإن التحسين متطلب وليس ترفاً، فالتعليم الجيد يقود إلى بناء الإنسان المستقل، بقدراته، القادر على اتخاذ القرارات المدعومة والقائمة على منظومات القيم النبيلة التي ينبغي له اكتسابها وتشربها. فوجود التعليم الجيد هو الأساس في ردم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، والفرصة الحقيقية للناشئين في الطبقات الضعيفة والمهمشة للانطلاق إلى مستقبل أفضل، تتحقق فيه العدالة الاجتماعية.

تأسيساً على ذلك، تبدأ متطلبات بناء مجتمع الرفاه والقوة من جانب، وتشرُّب القيم الوطنية والانتماء للأرض وتعظيم الإنجازات من جانب آخر، بإعادة هيكلة قطاعات المجتمع كافة، ترتيب أولوياته، بما يضمن تصدر النظام التربوي والتعليمي قائمة تلك الأولويات، ورصد ما يلزم لوضعها موضع التنفيذ المنجز، والتوجيه السياسي العابر للحكومات لاستكمال عمليات التطبيق الاستراتيجي الفاعل مقابل المؤشرات المرصودة.

وتحتاج عملية التطبيق الاستراتيجي لهذا التوجه بيئة هيكلية حاضنة للنظام قائمة على اللامركزية الإدارية، وقلب هرم السلطة والمسؤولية بما يجعل مؤسسة المدرسة محورَ الذي يضمن لها الاستقلالية وتفويض الصلاحيات بما يمكّنها ومجالسها المجتمعية من بفعالية واقتدار، والقيام بالتدريب النوعي المتجدد، ومجاراة الجديد في المعرفة الأكاديمية والتكنولوجية وتوظيفها في الميدان الحقيقي الأنسب لها، وإدراك أننا نعيش ونتبادل التعلم والتعليم بوئام وإيجابية مع العالم كافة بتنوعه الثقافي والمادي، ونحترم هذا العالم -الأقرب فالأبعد- ونحفظ له توازنه الإيكولوجي وانعكاساته الاجتماعية والمعرفية.

أبرز خطط التعليم العام واستراتيجياته

إنّ التعليم حقّ أساسي من حقوق الإنسان، وهو ضروري لممارسة الحقوق الأخرى كلها، وهذا ينسجم مع "رؤية الأردن 2025".

ويمكن تعزيز التعليم النوعي للجميع (أي تكافؤ الفرص التعليمية لجميع مناطق المملكة)، وإذكاء الوعي بالفرص المتاحة للمواطنين لمواجهة التحديات الناجمة عن التعليم غير من خلال تنفيذ الخطط التي وُضعت تبعاً لاستراتيجية التعليم في الأردن للأعوام المقبلة ينسجم مع خطة العمل الدولي للتعليم 2030 التي تهدف إلى تحقيق التغيير في الحياة بواسطة التعليم، والاعتراف بالدور المهم للتعليم بوصفه محركاً رئيساً للتنمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتركيز على أولويات السياسات ذات الأهمية التي تتفق مع أولويات الاتفاقيات الدولية التي تنص على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل، وتعزيز التعلم مدى الحياة للجميع.

شكل مستقبل التعليم

هناك تسعة أمور ستشكل مستقبل التعليم بالنسبة للطلبة:

1. تنوع الوقت والمكان:

سيجد الطلبة الكثير من الفرص للتعلم في أوقات مختلفة وأماكن متعددة.

2. التعلم المشخصن (Personalized Learning):

سيتعلم الطلبة بفضل أدوات تعليم تتكيف مع قدراتهم.

3. حرية الاختيار:

سيكون بمقدور الطلبة تغيير عمليات تعلمهم وفقاً للأدوات التي يرون أنها ضرورية بالنسبة لهم، كما سيتعلم الطلبة بأجهزة مختلفة، وبرامج مختلفة.

4. التعلم القائم على المشاريع:

بما أن المهن تتكيّف مع مستقبل اقتصاد العمل الحر؛ فإنّ طلبة اليوم سيتكيّفون مع القائم على المشاريع؛ فالطلبة يجب أن يكون لديهم إلمام كافٍ بالتعلم القائم على منذ المرحلة الثانوية.

5. الخبرة الميدانية:

بإمكان التكنولوجيا المساعدة في تعزيز الكفاءة في بعض المجالات، الأمر الذي سيفسح للمنهاج الدراسي المجال للمهارات التي تتطلب المعرفة الإنسانية والتفاعل وجهاً لوجه، وبالتالي سيتم تضمين الخبرة "الميدانية" داخل المقررات، وستعمل المدارس على توفير الفرص للطلبة لاكتساب مهارات العالم الحقيقي التي ستؤهلهم لوظائفهم. وهذا يعني المناهج ستخلق مساحة أكبر للطلبة لينخرطوا في التدريب الميداني، وقيادة المشاريع، والمشاريع التعاونية.

6. تفسير البيانات:

ستقوم أجهزة الكمبيوتر بكل التحليلات الإحصائية، وستعمل على وصف البيانات وتحليلها والتنبؤ بالتوجهات المستقبلية؛ لذلك فإن تفسير الإنسان لهذه البيانات سيصبح الجزء أهمية فيما يتصل بالمناهج الدراسية المستقبلية.

7. الاختبارات ستتغير كليّاً:

ستُقيِّم المنصات التعليمة المفتوحة قدراتِ الطلبة عند كلّ خطوة، إذ إن قياس كفاءاتهم خلال الأسئلة والإجابات سيصبح غير هادف أو لن يفي بالغرض، وهناك نقاشات عديدة حول الاختبارات المصممة حاليّاً، إذ يملأ الطلبة دفاترهم اليوم وينسون ما فيها في اليوم التالي.

ويشعر المربّون بالقلق من كون الاختبارات لا تقيس بفعالية كفايات الطلبة فيما يتعلق بالتحاقهم بوظيفتهم الأولى. فضلاً عن ذلك، يمكن قياس المعرفة الحقيقية للطلبة أثناء عملية التعلم (تطبيق المعرفة بدل الحفظ والاستظهار).

8. مركزية الطالب:

سيصبح الطلبة أكثر مشاركة في تشكيل مناهجهم الدراسية.

9. الإرشاد والتوجيه سيصبح أكثر أهمية:

سيكون الطلبة في السنوات العشرين القادمة أكثر استقلالية في عملية تعلمهم، وسيصبح التوجيه والإرشاد أساسيّاً لنجاحهم.

أبرز التحديات التي تواجه التعليم العام في النظام التربوي الأردني

1. **جمود أو رتابة الثقافة التربوية المهنية في النظام التعليمي، وما يتبع ذلك من تقليدية الخطاب التربوي المرتبط بهذه الثقافة. ويتمثل هذا بما يأتي:**
   - الانحياز إلى ثقافة الماضي على حساب ثقافة الحاضر والمستقبل.
   - عدّ التعليم مجردَ ناقل للقدرات وليس مطوراً لها.
   - بطء التغيير أو رفضه، وإعادة إنتاج إنسان الماضي.
2. اتساع الهوة في مجال تكافؤ الفرص.
3. **مستوى تأهيل المعلم، ومصادر تأهيله، وتدني أداؤه. وهذا التحدي يتمثل في:**
   - انخفاض الروح المطلوبة للمعلم، ويتجسد هذا في ضعف انتمائه وقلة حماسته للنمو المهني، وضعف اهتمامه بمظهره وشكله وأدواته، وتذمره الدائم من ضنك العيش.
   - اتصاف مصادر إعداد المعلم بالبعد عن واقع المدرسة وميدان التعليم، فالجامعات تمتلك الخبرات العملية اللازمة لإعداد المعلم.
   - ضعف برامج تنمية المعلمين، واقتصارها على برامج تقليدية يعدّها مشرفون لا يمتلكون مصادر النمو المهني.
   - إذا افترضنا أن أداء الطلبة وتحصيلهم مرتبطان بكفاءة المعلم، يمكن القول إن المعلمين الحاليين لم يمكنوا الطلبة من مهارات الأداء الجيد.
4. **الوضع الاجتماعي للعاملين في التعليم والنظرة المجحفة للمعلمين، ويتمثل هذا بما يأتي:**

- عدم الاعتراف بالتعليم بوصفها مهنة لها قواعدها وأصولها وانعكاساتها على مستويات المعلمين، فما زالت نقابة المعلمين غير متاحة، وما زال المعلمون من صعوبة أوضاع العمل.
- اقتصار العاملين في التدريس على أبناء الطبقات ما دون المتوسطة، وعدم قدرة التعليم على جذب عناصر من أبناء الطبقة المتوسطة (تجار، كبار الموظفين... للعمل فيه.
- ضعف قدرة التعليم على جذب أفضل الخريجين للعمل في التعليم.
- تذمّر العاملين في التعليم من تدني النظرة المجتمعية لهم، ومن التمييز الحاصل المعلمين من جهة، وموظفي القطاع العام (الجمارك، والإعلام، والخارجية) الخاص.
- زيادة الضغط الاجتماعي على التعليم، وفرض قيم بعيدة عن الحياة الحاضرة، والتمسك بثقافة تعليمية وفرضها على فلسفة التعليم.

5. ضعف القدرة على بناء مناهج وكتب مدرسية وفهم معايير الحرية والانفتاح واحترام الآخر ومهارات التفكير. ويتمثل هذا بما يأتي:

- مناهج دراسية مليئة بالمعلومات والحقائق ذات الطبيعة الثابتة، التي لا تسمح للطلبة أن يفكروا فيها.
- مناهج دراسية بعيدة عن حاجات الطلبة.

6. ضعف تمويل التعليم، وغياب أولويات الإنفاق على التعليم. وهذا يتمثل بما يأتي:

- استئثار النفقات التشغيلية بأكثر من 85% من الموازنة، مما يقلص مخصصات التعليم.
- ضعف البنية المدرسية؛ وهذا يشمل المدارس المكتظة والمدارس المستأجرة المختلطة التي تعاني من ضعف إعداد الطلبة فيها.

7. ضعف القيادات التعليمية، وعدم قدرتها على إحداث التطوير المطلوب. وهذا يتمثل يأتي:

- سوء اختيار القيادات التعليمية، وارتباطها بمعايير الإقليمية والمناطقية
- الضغوط السياسية والاجتماعية على التعليم، وفرض مجالس وإدارات غير تطويرية.
- سوء اختيار مجالس التربية والتعليم.

تمويل التعليم

يرى التيار بضرورة:

- توفير مخصصات كافية لموازنة التعليم.
- تنويع مصادر تمويل التعليم ليشمل القطاعات الأهلية.
- تنظيم أولويات الإنفاق التربوي. ويرتبط هذا الأمر بنشر الوعي المجتمعي وحفز للتبرع والمساهمة في تمويل التعليم.
- اتخاذ إجراءات قانونية لدعم المحطات المحلية للتعليم.
- تشجيع المتبرعين لإعطاء الأولوية للتعليم.

ومن هنا، يجد التيار أن النظام التعليمي في الأردن بحاجة ماسّة لأن يبني كفايات، ويحشد طاقات بشرية، ليصبح: تعليماً داعماً للتنمية، يُعِدّ للمستقبل، مخرجاته قابلة للتوظيف والتدريب، يقلص البطالة ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.. تعليماً يقضي على الأمية بكل أشكالها.. تعليماً يؤمن أن الديمقراطية طريق ومستقبل وأسلوب حياة، وأنّ الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حقّ لكل مواطن.. ويؤمن أيضاً بالاختلاف والتعددية السياسية، وبالانفتاح على العالم والاستفادة من تجاربه تحت "تعلّم لتصبح في وئام مع العالم"، وبالمحافظة على البيئة والسعي الدائم إلى الحفاظ بقاء كوكب الأرض مستقبلاً وتعزيز العدالة الإيكولوجية من خلال تعليم فنون العيش باحترام ومسؤولية، وتعليم كيفية التعايش للبقاء والتعاضد ومعالجة الأزمات البيئية المتتالية للوصول إلى كوكب متعافٍ تماماً.

كما أن النظام التعليمي في الأردن بحاجة إلى الاستفادة المثلى من برامج التمويل، وتشديد الرقابة على ما يتلقاه من تمويل لضمان توجيهه لتحقيق الأهداف المنشودة. ويُستذكر في السياق أن وزارة التربية والتعليم أعلنت بعد جائحة فيروس كورونا المستجد، تسرب (100) طالب؛ إما لعدم امتلاكهم أجهزة توصلهم بالشبكات التقنية أو لعدم وصول الإنترنت لديهم، أو لعدم إجادة استخدام هذه الأجهزة والتقنيات، علماً بأنه تم تمويل برنامج الاقتصاد المعرفي عام 2006 بقيمة 500 مليون دولار من الحكومة الأردنية والبنك الدولي لحوسبة المدارس على المهارات التكنولوجية والاقتصاد المعرفي، وفي عام 2014 صُرفت عشرات الملايين على تطبيق البرنامج في المدارس وكانت النتائج محبِطة، فقد وُجهت المبالغ في معظمها على رواتب الخبراء والمصروفات الإدارية.

السياسات والإجراءات

بناءً على ما سبق، يؤكد التيار أن مواجهة التحديات تتطلب وضع سياسات وإجراءات أساسية للوصول إلى حلول لما يواجه النظام التعليمي في الأردن من مشكلات. ومن هذه السياسات والإجراءات:

- النظر إلى التعليم بوصفه عملية سياسية اجتماعية، لا مجرد خدمة تقدمها الدولة.
- بناء فلسفة وثقافة تُعِدّ للمستقبل والانفتاح عليه وتراعي متغيراته.
- تعزيز مبادئ الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية.
- بناء ثقافة التغيير والحوار.
- تعزيز بناء المواطنة والانتماء الوطني.
- النظر إلى التعليم على أنه يحفظ أمن الدولة.
- **مراعاة المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، فالتعليم ليس خدمة اجتماعية فقط، بل هو عملية تؤثر في الاقتصاد والسياسة معاً**، فالدول لهذا تراجع تراجع الدول نظامها التعليمي إذا ما وجهت أزمة ما. فعندما أطلق الاتحاد المركبة "سبوتنك-1" إلى الفضاء في عام 1957 سارعت الولايات المتحدة لمراجعة نظامها التعليمي، وحمّلته المسؤولية الكاملة عن قصورها وتفوُّق السوفيات في ارتياد الفضاء، وكلّفت العالم الفيزيائي المعروف "زكارايس" بإعداد مناهجها التربوية، وكان الطالب المنتِج يوصَف بـ"العالِم الصغير".

ويرى التيار أن الإصلاح التربوي لن يحقق نتيجة إلا بمشاركة المعلمين وبأن يصبح المعلم مهنيّاً محترفاً وفناناً في القيام بعمله، فلا يمكن أن تكون نوعية التعليم في دولة ما أفضل من نوعية المعلمين.

لذا، يجب الارتقاء بمستوى أداء المعلم من خلال إكسابه المهارات اللازمة، وتنمية الاتجاهات الإيجابية لديه، لتحسين مستوى التعليم والتعلم، والتركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين والمهارات الرقمية للتعلم والمهارات الثقافية والعلمية والتكنولوجية.

ويرى التيار أن هناك أسباباً مجتمعية وعالمية وثقافية وعلمية وتكنولوجية تتطلب سياسات سياسات تربوية جديدة لبرامج تدريب وتأهيل المعلمين قبل الخدمة وأثناءها بصورة مستمرة، إذ إن الإصلاح التربوي أقل تكلفة وأكثر جدوى من مداخل الإصلاح الأخرى.

ويقترح التيار ضرورة العمل على تطوير المعلم وتحسين ظروف عمله ومعيشته وتدريبه، يجعله شغوفاً بما يقوم به ومنفتحاً متجدداً مواكباً لكل ما هو جديد.

ويرى أنّ على المعلم أن يبحث بشكل مستمر عن مواقع وتطبيقات تنمي روح البحث والاستكشاف لدى الطلبة، وتشجعهم على التفكير الناقد والإبداع والابتكار.

كما يرى أن الثورة الصناعية الرابعة تشكل عصراً جديداً يدمج تقنيات تطمس الخطوط الفاصلة بين المجالات كافة ماديّاً ورقميّاً (الروبوتات، الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا النانو، الحوسبة والتكنولوجيا الحيوية بما في ذلك إنترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد). تلك يجب أن يقابلها ثورة في التعليم، وليس مجرد تطوير أو تغيير، إذ إن مفرداتها تفرض تأهيل المعلم تكنولوجيّاً وتمكينه تقنيّاً ليكون ورقة رابحة للمستقبل الرقمي لبناء أجيال تواكب لغة العصر الجديد الذي رسمت ملامحَهُ تلك الثورة، وهنا يأتي دور المعلم الذي يعد أهم منظومة التعليم والمحور الرئيس لصناعة أجيال الغد بتفاصيله واتجاهاته.

وينبغي التحول إلى أنظمة التعليم المستقبلية بتقنياتها وحلولها الذكية، فهي الأقرب بإمكاناتها وقدراتها لتقديم نموذج تعليم رفيع المستوى يتناسب مع تحديات المستقبل. اعتماد التعليم الهجين ضمن خطة السنوات الخمسين القادمة يفتح المجال أمام الطالب والمعلم على حد سواء لاستخدام أدوات ومنصات تعليمية خارجية لإثراء العملية التعليمية.

التعليم المستقبلي

يتطلب التعليم المستقبلي ما يلي:

- بنية تحتية للتكنولوجيا.
- امتلاك الطلبة جميعاً وسائل التكنولوجيا.
- التزوّد بخدمة الإنترنت.
- مسؤولية مجتمعية عالية.
- إتقان مهارات التكنولوجيا.
- إتقان التعلم البحثي في المدارس، بما يقود إلى التعلم الذاتي المستمر.
- الحوار، والتحفيز، والبحث عن الإبداع، وتنمية الابتكار.
- تدريب المعلمين وتأهيلهم.
- تدريب أولياء الأمور على التدريس.
- تعليم مهارات التفكير الناقد ومهارات التعلم الذاتي.

وقد يحمل المستقبل أيضاً تطورات وتحولات كثيرة، أبرزها قدرة الطلبة على اكتساب إدراكية مؤقتة ومحددة بفضل ما يسمى "الميكروبات الاصطناعية" التي تتيح لأيّ شخص فهم وتحدث لغة أجنبية بطلاقة وبشكل مؤقت.

وقد يعدَّل قانون التربية لإيجاز الحصول على شهادة مدرسية عبر الإنترنت من خارج الدولة، والعمل على المساواة بين مهارات خريجي التعليم الخاص والحكومي.

- إجازة التعلم الحر بالدولة.
- الاستعانة بالروبوتات ليكونوا مساعدين للمعلمين بالصفوف الافتراضية
- تصميم غرف صفية افتراضية.
- تعيين معلمين رقميين.
- توظيف مهارات القرن الحادي والعشرين.
- تعميق الشراكات مع المنظمات العالمية مثال "ناسا".

كما ستشهد السنوات العشرين القادمة انخفاضاً كبيراً في عدد الصفوف الدراسية التقليدية من خلال اختفاء أبنية المؤسسات التعليمية، وسيحتوي الدماغ على وصلة مع موقع "ويكيبيديا"، وسيكون المحتوى التعليمي ذا علاقة بما حولنا، وسيصبح التعليم متمحوراً حول الفلسفة، وفهمنا لمشاعرنا، لأنّ حفظ المعلومات سيصبح غير ضروري.

إن النظام التعليمي المستقبلي سيتخذ شكلاً افتراضيّاً، مثل الألعاب الإلكترونية، من حيث نظام المكافآت، إذ ستساهم الحداثة في استمرارية التعليم الهجين بشكل أكثر تطوراً، وسيكون لكل طالب صفحة رقمية تمثل عالمه الافتراضي الخاص وتكون مرتبطة بتحصيله العلمي؛ فكلما زاد التحصيل العلمي ينال الطالب مزيداً من المكافآت والنقاط و(الكوينز) هي الحال في بعض الألعاب مثل (الفورت نايت)، وهذه النقاط تزيد من إمكاناته وقدراته وحتى أمواله في عالمه الخاص، وهذا يجعل الكثير من الطلبة يفكرون بالعلم ليس كرهاً أو إرضاءً لأهاليهم، وإنما لذاتهم ومستقبلهم.

وسيستعمل الطلبة في المستقبل الوسائل التكنولوجية الأكثر تفرداً ونوعيةً، مثل نظارات الواقع الافتراضي التي تسافر عبر الزمن لدراسة العلوم المختلفة كالجغرافيا والتاريخ الإنسانية وغيرها من العلوم، ومن المرجح تطبيق أسلوب المحاكاة بين الطالب والكمبيوتر الروبوت باستخدام برامج عصرية وذلك لزيادة الدافعية في التدريب والحفظ، بينما سيعتمد الطلبة في التعليم المباشر على أسلوب البحث العلمي وصناعة المشاريع، ويصبح المعلم مرشداً لا ملقّناً، وسيكون الطالب معلماً لذاته.

إن المعلّم كان وما زال جزءاً لا يتجزّأ من العمليّة التّعليميّة، وهو حجر أساس فيها، ولا ينفصل عنها مهما تغيّر نمط التّعليم وشكله في وقتنا الرّاهن، ولكن يمكن القول إنّ المعلم لم المصدر الوحيد لكل ما يحتاجه الطّلبة، فقد تنوعّت المصادر التي توفّر المعرفة التي

الطلبة في ظلّ المتغيرات التي تطرأ بشكل مستمرّ على شكل التّعليم ونمطه، وخاصّة عصر الثّورة المعرفيّة والتّقدم الحاصل في مجال الاتصالات والمعلومات والشبكة

إن معلّم المستقبل يجب أن يتسم بروح الشّغف لما يقوم به، وأن يكون منفتحاً، متجدداً ومواكباً لكل ما هو حديث، وملمّاً بالتّقنيات الحديثة والطرق والأساليب الجديدة، كما أنّ عليه البحث بشكل مستمرّ عن مواقع وتطبيقات تنمّي روح البحث والاستكشاف لدى الطلبة وتساهم في تطوير مهاراتهم، وعليه أن يقوم بتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين والعشرين لدى طلبته وتشجيعهم على التّحليل، والتّفكير النّاقد، والتّفكير خارج الصّندوق، الصّندوق، والإبداع والابتكار، وغيرها من المهارات التي تعززّعندهم التّعلم الذّاتي وروح التّعاون التّعاون والقيادة، ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، الأمر الذي يساهم في بناء مجتمع متطوّر ومزدهر.

ومن الأسئلة التي تستدعي البحث والإجابة:

- هل يستطيع المعلم اليوم -بمقوماته ومهاراته المتاحة- أن يبني أجيالاً تعي أبعاد الثورة وأهميتها؟
- وهل تعينه البرامج التدريبية التي يتلقاها فعليّاً على إعداد جيل ينتمي إلى الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي؟
- وهل هو مؤهل للتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة ومع مكوناتها التكنولوجية المتنوعة؟

أما السياسات ذات الصلة بالمعلم، فيدعو التيار بشأنها إلى ما يلي:

- تعزيز كفاءة المعلم ودوره في المجتمع.
- إعادة النظر في عمليات إعداد المعلم بحيث يكتسب المهارات الأساسية قبل التحاقه بالعمل.
- تنمية قدرات المعلم بعمله، وتعزيز ولائه له.
- تحسين بيئة العمل المدرسي، من حيث النظافة الصحية وتقليل عدد الطلبة في الصف بما يمكن المعلم من التأثير فيهم.
- التفكير في تطوير مؤسسات إعداد المعلم، وإنشاء معاهد متخصصة لإعداد المعلمين.
- وضع معايير لاختيار المعلمين وتقويم أدائهم.
- كما يؤكد التيار أهمية:

- التوجه نحو الاعتراف بالتعليم بوصفه مهنة وليس وظيفة.
- وضع حوافز لجذب الشباب للعمل في التعليم.
- وضع قواعد أخلاقية لممارسة العمل في التعليم.
- دعم نقابة المعلمين.
- تعزيز نظام رتب المعلمين.

<u>وبالنسبة للمناهج والكتب المدرسية، يشدد التيار على مايلي:</u>

- ربط المناهج والكتب المدرسية بحاجات المتعلمين وحاجات المجتمع.
- تعزيز قيم المستقبل الرقمية والتكنولوجيا والتعليم عن بعد والمهارات الحياتية.
- بناء مناهج شيقة، محفزة، جاذبة وفق فلسفة تعليم التفكير.
- دعم فكرة المركز الوطني للمناهج كمركز مستقل.
- إنتاج كتب شيقة خالية من الحشو.
- إجراء تعديلات مستمرة على الكتب المدرسية وفق تطور المعرفة الإنسانية.
- ويرى التيار أن من الواجب أيضاً:
- وضع تشريع لجعل المدرسة وحدة تتمتع بالاستقلالية في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير عملها.
- تزويد المدارس الأقل جودة بكفاءات وإمكانات إضافية للوصول.

ويرى التيار ضرورة اعتماد مواصفات المتعلِّم وخصائصه، وتعميمها كمنتج نهائي، وتضمينها في الإطار العام للمناهج، وضرورة مراجعة قانون التربية والتعليم والأنظمة والتعليمات الناظمة للعمل التربوي والتعليمي القائم على المعرفة، وإمكانية إجازة التعليم الحِرفي في المملكة، والتحول بكوادر التعليم البشرية المخطط لها والمدعومة بالتشريعات والتعزيز والمساءلة من ثقافة الوظيفة إلى ثقافة المهنية، والتشديد على منظومة القيم والأخلاق وأخلاقيات المهنية.

ويؤكد التيار أهمية التعليم ما قبل المدرسة لما فيه من نمو لمهارات الطفل وتطوير لها، أنه من أهم المراحل التي يمر فيها الطفل، فهو يتعدى إعداد الطفل للالتحاق بالروضة، إذ تشجيع الأطفال على ممارسة المهارات الحركية الدقيقة، وتطوير النمو المعرفي بشكل مستقل، ومنح وقت كافٍ للتفاعل الاجتماعي. كما أن التعليم ما قبل المدرسة يجعل مستعدين للالتحاق بالمؤسسات الأكاديمية.

ويدعو التيار إلى السيطرة على ظاهرة التسرب، فالتسرب إهدارٌ تربوي كبير وتأثيره سلبيّ على المجتمع وبنائه من جميع النواحي، فهو يؤدي إلى الأمية والبطالة، ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع وللفرد معاً، ويفاقم المشكلات الاجتماعية بسبب ما قد يقود إليه من

انحراف الأحداث وجنوحهم وممارستهم السرقة والاعتداء على الآخرين، واستغلالهم في أعمال غير قانونية وأعمال خطيرة تتصل بالمخدرات، والاستغلال الجنسي، والتسول، وبيع الممنوعة. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تحويل بوصلة المجتمع من البناء والإعمار إلى القضايا المتعلقة بالإصلاح والتاهيل والعلاج والإرشاد.

ويشار هنا إلى أنه لا تتوفر إحصاءات عن أعداد الطلبة المتقدمين لمرحلة الدراسة ما قبل المدرسة، فقد بدأ تطبيق هذا البرنامج قبل فترة قصيرة.

ومن الضروري دعم التعليم المهني، وتوفير المهارات المعرفية ومهارات الحياة للطلبة، والالتزام في بيئة داعمة تقدم تعليماً نوعيّاً رفيع المستوى، وتهيئة الطلبة بمختلف إمكاناتهم واحتياجاتهم للتعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية وزيادة وعيهم المجتمعي ومسؤوليتهم المدينة ونموّهم الذاتي وتطلعاتهم المستقبلية.

إنّ التحول التقني في المعلومات والاتصال، وانتشار المدارس الافتراضية والتعليم المدمج ومهارات استخدام التقنية، تمثل جوهر المهارات المطلوبة في الألفية الثالثة، لكنها تتطلب تحولاً في الفكر التربوي، إذ إن النموذج التربوي البديل ليس المدرسة الإلكترونية فقط، لا تعمل في فراغ. إن الركيزة الأساس في هذا النموذج هي فكر تربوي جديد ينطلق من منظور مختلف حول الكيفية التي يتعلم بها الفرد، فالنظامُ التقليدي التربوي هو نظام خطي يلائم العصر الصناعي، فالطلبة يدرسون الشيء نفسه في الوقت نفسه كخط التجميع في المصنع. ويعتقد التيار أن هذا النظام استهلك كل طاقاته ولم يعد بإمكانه أن يقدم المزيد. يجب أن يتغير وينتقل إلى المدرسة الذكية التي تتجلى ملامحها في التعليم الأصيل المدمجة والمعلم الميسر والطالب المستكشف وتقنيات التعلم والتعلم التعاوني والجداول المرنة والتقويم البديل، ولا تنجح هذه المدرسة دون قيادة ميسرة للتغيير ذات رؤية واضحة مقنعة مستقبلية استراتيجية ثقافية وإنسانية، قيادة تقنية تحويلية ذات ذكاء تأملي أخلاقي.

التوصيات

1. **حصول جميع الأطفال على تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة وخبرات التنمية التي تعزز الاستعداد للمدرسة الابتدائية وتضمن حياة صحية ونفسية ونفسية اجتماعية وتعزز رفاهيتهم للمستقبل.**
2. إكمال جميع الأطفال تعليماً ابتدائيّاً وثانويّاً مصنفاً وعالي الجودة، الأمر الذي إلى نتائج تعليمية فعالة.

3. **حصول جميع الطلبة بشكل عادل على التعليم الجيد، والتدريب، وتكافؤ الفرص الفرص في كل مرحلة من مراحل رحلتهم التعليمية، والوصول إلى الحد الأدنى من التحصيل لردم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.**
4. **توفير مناهج تعليمية معزِّزة للقيم والهوية الواحدة، ومواكِبة لمتطلبات التنمية المستدامة ومهارات المستقبل، وتدعم تنوع المسارات التعليمية، وتقود إلى تعليم شامل وتعليم مستدام، وبحث علمي يقود إلى مجتمع معرفي معرفي وقدرات وطنية منافسة محليّاً وعالميّاً.**
5. توظيف التقانة في الإدارة وبناء واستقطاب الكفاءات الإدارية.
6. **بناء القدرات للمعلم، والعناية بمكون التدريب الميداني، وربط سياسات اختيار المعلمين بمحفزات الثورة الصناعية الرابعة والتدريب الإلكتروني المستمر.**
7. الاهتمام بأخلاقيات المهنة.
8. تكثيف مسارات تقنية المعلومات.
9. تطبيق مفهوم اللامركزية في عصر التقانة.
10. تطوير المنظومة التشريعية.
11. إيجاد مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم بالشراكة مع القطاع الخاص، وتعظيم المسؤولية المجتمعية للشركات.
12. إتقان مهارات التكنولوجيا.
13. إتقان التعلم البحثي في المدارس الذي يقود بدوره إلى التعلم الذاتي المستمر.
14. الحوار، والتحفيز، والبحث عن الإبداع، وتنمية الابتكار.
15. إجازة التعلم الحر بالدولة.
16. الاستعانة بالروبوتات ليكونوا مساعدين للمعلمين بالصفوف الافتراضية والواقعية.
17. تصميم غرف صفّية افتراضية.
18. تعيين معلمين رقميين.
19. توظيف مهارات القرن الحادي والعشرين.
20. تعميق الشراكات مع المنظمات العالمية، مثل "ناسا".
21. دراسة الاحتياجات التعليمية.
22. العمل على تهيئة نظم الذكاء الاصطناعي.
23. استبدال وظائف كثيرة، وتعليم الطلبة مهارات مصمَّمة لاحتياجات وظروف معينة ولا تُحَلّ بالأتمتة، وتعريف الطلبة بثقافات وأفكار جديدة.
24. تنمية الجانب الإبداعي وأسلوب حل المشكلات لدى الطلبة.
25. تدريب الطلبة على التقنيات الحديثة ليواكبوا التطور في المستقبل.

26. تطوير تقنيات الواقع الافتراضي لمنح الطلبة تعليماً ذا مستوى عالٍ، وهذا يتطلب شراكات مع القطاع الخاص المعني بالابتكارات.

27. ابتكار صفوف افتراضية.

28. تكثيف التدريب المهني لرفد السوقين المحلية والعالمية بالخبرات التي تتطلبانها.

29. تعزيز العدالة الإيكولوجيّة من خلال تعليم فنون العيش باحترامٍ ومسؤوليّةٍ على كوكب مُتضرّر، وتعلُّم كيفيّة التعايش جميعاً من أجل البقاء. فهذه هي المهنة الجديدة للتعليم.

30. ممارسة التعليم بوعي إيكولوجي شامل من خلال التسليم بأنّ البشر جزء لا يتجزّأ من النظم الإيكولوجيّة، وأنّنا كائنات إيكولوجيّة وليس مجرّد كائنات اجتماعيّة؛ ومحو الحدود الفاصلة بين العلوم الطبيعيّة والعلوم الاجتماعيّة، وأن تُصبح جميع المناهج الدّراسيّة والنظريات التربويّة راسخة في الوعي البيئي.

31. التسليم بأنّنا نعيش ونتعلّم في عالم (تعلّم العيش في وئام مع العالم) بتجاوز بتجاوز التقسيم القائم على ثنائيّة الفاعل/ الموضوع، من خلال التركيز على العلاقات واللقاءات العالميّة بوصفها علاقات ولقاءات تربويّة في جوهرها.

32. العمل على تطوير المعلّم وتحسين ظروف عمله ومعيشته.

33. اعتماد مواصفات وخصائص المتعلّم وتعميمها كمنتج نهائي، وتضمينها في الإطار العام للمناهج الأردنيّة.

34. مراجعة شاملة لقانون التربية والتعليم والأنظمة والتعليمات الناظمة للعمل للعمل التربوي والتعليمي، وتعديلها في ضوء عمليات التحوّل المرغوبة نحو التعليم النوعي القائم على المعرفة.

35. الاستفادة من الكفاءات التربويّة الأردنيّة التي هاجرت أو هُجِّرت خلال السنوات العشرين الأخيرة، والتي كان للنظام التربوي -إلى جانب البيئة الجاذبة، وتحديداً الخليجيّة- دور في خروجها من الأردن، وذلك من خلال تأسيس بيت خبرة -تطوّعي وشبه رسمي- للدراسات والاستشارات.

36. التحوّل بكوادر التعليم البشريّة المخطّط لها والمدعومة بالتشريعات والتعزيز والمساءلة، من ثقافة الوظيفة إلى ثقافة المهنة، والتشديد على منظومة القيم وأخلاقيّات المهنة والعلاقات الاجتماعيّة.

37. قَصْر دور وزارة التربية والتعليم على التربية المهنيّة والتوجيه المهني، ونقل طلبة التعليم المهني إلى مدارس تكنولوجيّة، يتابعون دراساتهم بعد تخرّجهم

تخرّجهم فيها بمعاهد وجامعات تكنولوجيّة تطبيقيّة، أو يلتحقون بسوق العمل.

38. **ردم الفجوة في مستوى الأداء والإنجاز بين الإناث والذكور برفع مستوى الذكور، إذ إذ تتفوّق الإناث في جميع مراحل التعليم عموماً على الذكور، إضافة إلى تفوّقهنّ تفوّقهنّ عليهم في الاستعداد للتعلّم بدءاً من مرحلة التعليم قبل المدرسي.**
39. دعم قطاع التعليم الخاص والنظر إليه بوصفه شريكاً يتحمّل عن الوزارة مسؤوليّة نسبة لا تقلّ عن 25% من أعداد الطلبة، بخاصّة أنّه يقدّم للوزارة قصص نجاح وخبرات تُقتدى.
40. التوجّه نحو رجال الأعمال الأردنيّين الناجحين الذين توسّعت أعمالهم في إطار الاقتصاد الأردني للمساهمة في بناء المدارس الجديدة أو تحديث المدارس
41. تعزيز التعليم الإلكتروني في منظومة التعليم العام وتوفير السبل والوسائل اللازمة لذلك.
42. **إعادة هيكلة الإنفاق على التعليم في ضوء أولويّات الخطّة الاستراتيجيّة القائمة على مضامين التحوّل المنشود والخريطة المدرسيّة المعدّلة بعيداً إرهاصات الضغوط الاجتماعيّة والمصالح الضيّقة.**

المراجع

- محيي الدين شعبان توق، الإصلاح التربوي: أطر السياسات والمداخل، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان/ الأردن، 2021.
- الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030: التعليم المشروع القومي لمصر.
- الكتاب الأبيض: مشروع إصلاح المنظومة التربوية في تونس، 2016.
- ذوقان عبيدات وسهيلة أبو السميد، استراتيجيات التدريس في القرن الحادي والعشرين، ط٤، دار الفكر، عمّان/ الأردن، 2022.
- ذوقان عبيدات وسهيلة أبو السميد، مهارات الحياة، دار الفكر، عمّان/ الأردن، 2012.
- تقرير حالة البلاد لعام 2021 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2021-2022.
- ذوقان عبيدات، شبابنا.. أين نحن من العولمة؟، منشورات وزارة الشباب، عمّان/ الأردن، 2000.
- هيام الحايك، التعليم من أجل المستقبل: كيف سيبدو شكل التعليم في عام 2050، مدونة نسيج.
- الأردن 2025: رؤية واستراتيجية وطنية 2015: رؤية الأردن 2025 في التعليم. (ما المقصود برقم 1)

- ورقة مشتركة بين الحكومة و"المبادرة النيابية"، 2014/1/28.
- تعلم لتصبح في وئام مع العالم: التعليم من أجل البقاء في المستقبل في: سلسلة أوراق العمل بشأن البحث والاستشراف في مجال التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2020.
- تعطُّل التعليم وإعادة تصوُّره: آراء ومشاركات رواد التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها.
- خالدة مصاروة، التعليم في الأردن: الواقع والمستقبل، بحث مقدم للجامعة الهاشمية، 2021.
- محمود المساد (2020) الاحترام قيمة أساسية لفعالية التطوير التربوي، عمان 2020.